الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/140

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١"

بيان مقدَّم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١. *

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

070115 020115 14-65847X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يستمر تأثير عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتبعات الفقر في تشكيل حياة الملايين من النساء في منطقة آسيا والمحيط الهادي، مما يحرمهن من التمتع بمجموعة عريضة من الحقوق المترابطة. ويعيش حالياً نحو ٢,٥ بليون امرأة من نساء منطقة آسيا والمحيط الهادي على أقل من ١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة في اليوم الواحد، ومن أصل هذا الرقم، يعيش ٦٠٠ مليون امرأة على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد.

وخلال العقود الأخيرة، دخلت حكومات المنطقة في العديد من الالتزامات الدولية بتأييد حقوق المرأة. وإضافة إلى منهاج عمل بيجين، صادقت حكومات المنطقة جميعها إلا ثلاثاً منها على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومع ذلك، فإن الهوة لا تزال هائلة بين الوعود التي قطعتها الحكومات على نفسها وواقع حياة المرأة في المنطقة.

ويود منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، في هذه المداخلة، أن يسلط الضوء على الحاجة الماسة لمساءلة الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية إذا كان لنا أن نحقق منهاج عمل بيجين. وتكتسي هذه الحاجة إلى المساءلة أهمية حاسمة عندما تستجيب الحكومات لحتمية أشد قوة من الالتزامات الدولية؛ ألا وهي حتمية التنمية الليبرالية الجديدة ذات الوجهة السوقية. إننا نطالب بأن تأخذ الحكومات بشكل للتنمية أكثر عدلاً وإنصافاً. إننا نطالب بالعدالة الإنمائية.

ونرحب بالنية المتجهة إلى التركيز في استعراض العشرين سنة لمنهاج عمل بيجين على التنفيذ والمساءلة، وذلك نظراً لقلة النتائج التي تمخضت عنها عملية الرصد وحدها. وإلى جانب العناصر الأساسية لمعايير القياس الملموسة والجداول الزمنية للإبلاغ والتقييم والحلول المرتبطة بإطار قوي للمساءلة، ينبغي أن تشمل المساءلة أيضاً التزام الحكومات بخلق بيئة تمكينية وتوفير سبل التنفيذ لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

الشراكة مع المجتمع المدني

تعتبر الشراكة القوية مع المجتمع المدني أساسية لضمان المساءلة على جميع المستويات: المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وقد سلمت الحكومات ووكالات الأمم المتحدة بأهمية مشاركة المجتمع المدني وانخراطه العلني في مداولات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما بعد استبعاد المجتمع المدني من صياغة الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذا فإن من المحتم ضمان مشاركة حركات المرأة والمنظمات النسائية في عمل هيئات صنع القرار على جميع المستويات، وبذل جهود أوسع لتعزيز الديمقراطية التشاركية لصالح المرأة. ويشمل ذلك كل شيء: من تعهد المناقشة العامة حول تنفيذ منهاج عمل بيجين وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى إشراك المجتمع المدني في الوفود الوطنية إلى العمليات الحكومية الدولية، إلى ضمان مشاركة المجتمع المدني في جمع البيانات المستخدمة في عملية استعراض منهاج بيجين.

ونظراً لزيادة الضغط الواقع على المجتمع المدني في محاولته لإخضاع الحكومات للمساءلة، فإن لهذه الخطوات أهمية عاجلة. فبالمقارنة مع العقد الذي تم فيه اعتماد منهاج عمل بيجين، فإن الحيز المتاح أمام المجتمع المدني لممارسة أنشطة الدعوة لصالح المرأة يستمر في التقلص. ووفق الولاية التي منحها منهاج عمل بيجين، يتعين على الحكومات أن تعمل مع المجتمع المدني في استعراضها الوطني وعموماً في تنفيذها للمنهاج.

مساءلة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى

تتطلب المساءلة الحقيقية عن كل مجال من المجالات الحرجة الواردة في منهاج عمل بيجين لا مساءلة الحكومات وحدها بل كذلك مساءلة الجهات الفاعلة الأخرى التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان. ويشمل ذلك الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الدولية وقوى الأمن والحكومات الأجنبية التي تنتهك التزاماتها خارج أراضيها.

وفيما يتعلق بالحكومات الوطنية، فإنه لابدّ من الوفاء بالتزاماتها بتأييد حقوق الإنسان للمرأة من خلال الهيئات التشريعية، ومن ثم استعراض تلك الالتزامات من جانب البرلمانات الوطنية ورفع التقارير عنها إلى البرلمانات والناخبين.

البيئة التمكينية وسبل التنفيذ

ولن تتجاوز التزامات الحكومات بحقوق المرأة الكلام الخطابي طالما لا يوجد التزام أعم بإنشاء بيئة تمكينية لتلك الحقوق. ويكمن في جذور معظم وجوه عدم المساواة التي تعاني منها المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادي نموذج للتنمية غير منصف في أساسه يعطي الأولوية للنمو على الإنصاف وحقوق الإنسان. ومع اقتران هذا النموذج، الموجه نحو النمو، بالأعراف الاجتماعية والثقافية القديمة المترسخة التي تميز ضد المرأة، فإن له آثار مدمرة على المرأة في المنطقة. وبالفعل، فإن تقرير فريق العمل المقدم للجنة وضع المرأة في دورتها الثامنة والخمسين خلص إلى أن ”النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد غير قادر على دعم التنمية المستدامة المنصفة جنسانياً“.

ولذا فإننا نعيد التأكيد على أهمية تحويل بيئة الاقتصاد العام بحيث تتشجع الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان، وبحيث تتمكن من ذلك، بما يشمل ذلك التحويل من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك الالتزامات. ولا يشكل ذلك التزاماً مجدداً بالمساعدة الإنمائية المؤقتة فقط، بل كذلك الالتزام بالتجارة الدولية والتمويل وترتيبات الاستثمار التي تدعم وتكمل الجهود الوطنية للتطور بصورة مستدامة منصفة. كما يتطلب دعم التمويل العام للمنافع العامة بدلاً من الشراكات التي تنحو منحى القطاع الخاص، وذلك نظراً للأثر الواضح الضرر لخصخصة المرافق الحكومية على المرأة في آسيا والمحيط الهادي، وللافتقار لمعايير لحقوق الإنسان ملزمة للقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، ينبغي ربط جهودنا المتعلقة بمنهاج عمل بيجين بمناقشة تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مما يواجه تحديات مماثلة في ضمان تفعيل حقوق الإنسان للمرأة.

وفي نهاية المطاف، يقف منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، هو ومئات الأعضاء والشركاء فيه، على أهبة الاستعداد للعمل مع الحكومات على تفعيل الرؤية المشتركة الطموحة التي حددها منهاج عمل بيجين. إننا نطالب، بعد عقدين من الزمن من التقدم غير المتكافئ في تحقيق حقوق الإنسان للمرأة، بأن ينصب التركيز في عملية الاستعراض هذه على المساءلة الحقيقية. كما نطالب، أخيراً، بأن يتمثل هدف الحكومات في هذا الاستعراض وفي عملية ما بعد عام ٢٠١٥ على تحقيق رؤية جديدة للتنمية تستند إلى حقوق الإنسان والإنصاف وتفي بالحاجة إلى عدالة اقتصادية واجتماعية وبيئية وتحويلية وجنسانية. كما أن المساءلة أمام الناس يجب أن تكون عنصراً رئيسياً في ذلك. ويحظى هذا النموذج للتنمية – العدالة الإنمائية – بتأييد مئات منظمات المجتمع الدولي والحركات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم. إننا ندعو الحكومات إلى الاعتراف بتقاطع الطرق الذي تواجهه المرأة، بل والإنسانية جمعاء، حالياً وأن تختار طريق العدالة الإنمائية.